

Jurisprudential Rulings Related To Digital Currencies And Linguistic Connotations

الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الرقمية ودلالاتها اللغوية

Ahmad bin Jaber Medbesh^{*1}, Ghadeer Ahmed Sheikh Khalil²

¹Department of Islamic Studies, College of Science and Humanities in Al Sulayil, Prince Sattam bin Abdulaziz University, Saudi Arabia, ²Department of Islamic Banking at Zarqa Private University, Saudi Arabia
a.modbsh@Psau.edu.sa^{*1}, ghadeeralsheakh@gmail.com²

Abstract

It aims to describe of the provisions of Islamic Sharia of encrypted digital currencies and its linguistic implications. Using a scientific jurisprudential methodology. It also discusses the search for the credibility of encrypted digital currencies that comply with the provisions of Islamic Sharia. The results that production is a basis in addition to the value that financing contributes and its linguistic implications, with the most prominent costs as high. Efficiency of Islamic financial financial services, and that the engineering of financial products is based on innovations and creating new solutions for financial management or reproducing the trader in traditional financial finance, with the participation of a strong entitlement basis and participation in many of the basis of effective management of Islamic finance systems, and a statement of the trading rule in those currencies, This is to achieve economic fundamentals and legal credibility and its linguistic implications.

Keywords: Digital Currencies; Cryptocurrencies; Islamic Financial Engineering; Arabic

مقدمة

بدأ ظهور العملات الرقمية المشفرة في عام ٢٠٠٩، وانتشرت بشكل كبير جداً، وبوتيرة متصاعدة مدهشة، مما استدعى الباحثين والمفكرين إلى البحث والاستقصاء، حول مدى موافقة العملات الرقمية المشفرة لأحكام الشريعة الإسلامية، وانقسمت الآراء الفقهية إلى مؤيد ومعارض، والكثير من الآراء دعت إلى التريث بإطلاق الحكم على العملات الرقمية المشفرة، إلى أن يتم تبيان حقيقتها، ومآلاتها، خاصة وأن هناك آلاف الأنواع المختلفة، وبأن هذه الأنواع منها ما يصعد ويستقر، ومنها ما يختفي تماماً، الأمر الذي يخلق بيئة غير مستقرة في نظام العملات الرقمية المشفرة. زد على ذلك، تباين الدول حول حظر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، أو السماح بها، سواء من خلال القوانين، أو من خلال التصريحات التي لا ترتقي إلى مستوى القوانين، وفي خضم هذا كله، تبدأ العديد من البنوك المركزية في أنحاء العالم، بدراسة إطلاق عملات رقمية مشفرة، وهذه

الدراسات لا تتعلّق بإطلاق العملات من حيث التقنيات المستخدمة فقط، وإنما بتأثير تلك العملات على استقرار النظام النقدي والمالي وحتى السياسي في تلك الدول، ومدى قدرة الدول على التحكم، والرقابة، والتدخّل في هذه المنظومة كلّها.

يأتي البحث لاستعراض الآراء الفقهية، حول مدى موافقة العملات الرقمية المشفّرة لأحكام الشريعة الإسلامية، واستخلاص النتائج حول الأسباب الفعلية التي أدت إلى تحريمها، ثم استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية لاستبدال الجزئيات التي أدت إلى تحريم العملات الرقمية، بجزئيات موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، دون تشويه المعاملات، ودون التحايل على أحكام الشريعة الإسلامية، ليصل البحث في الخاتمة إلى عملة رقمية مشفّرة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مع توضيح المنهجية التي تم اتباعها، لتمهيد الطريق أمام الباحثين لاستكمال البحث والدراسة، في هذا المجال، والتفريق بين آلاف العملات الرقمية الموجودة حالياً في التعامل والتداول العالمي.

يهدف البحث إلى الوقوف على العملات الرقمية المشفّرة وبيان مفهومها، واستخدام أصول وأسس علم الهندسة المالية الإسلامية لدراسة مدى توافق العملات الرقمية المشفّرة مع أصول هذا العلم ودلالاتها اللغوية. تُبنى هذه الدراسة على ما انتهى إليه الباحثون السابقون، للاستفادة من دراساتهم، والبناء عليها في عرض العملات الرقمية المشفّرة من منظور الشريعة الإسلامية، ومعرفة الجزئيات التي تؤثر في حكم التحريم للعملات الرقمية المشفّرة، واستخدام الهندسة المالية الإسلامية في إعادة هيكلة العملات لتصبح موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خلصت دراسة (AzZa'bi, Za'bi Hasan, M Ghait, 2022) إلى أن الربيل لا تنطبق عليه مواصفات النقود، لعدم تحقيق وظائف النقد، وفرّق البحث بين الربيل كشبكة لتسهيل المعاملات المالية، وبين الربيل كعملة، وصنّف الربيل كعملة على أنها سلعة إلكترونية، بأنها غير محرّمة من حيث الأصل والمهية. أمّا دراسة (Jibrin, Baffa, Abdallah Doma, and Auwal Garba, 2022) فقد ناقشت العوامل التي تجعل المعاملات المالية محرّمة في الشريعة الإسلامية، والعوامل الموجودة في النظام الكلي للعملات الرقمية مثل الرموز والعروض الأولية للعملات للتحقق فيما إذا كانت متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا، وناقش البحث كذلك البيتكوين وقارنه بالعملات الرقمية الأخرى من خلال مناقشة التكنولوجيا القائم عليها، وفيما إذا كانت هذه التكنولوجيا مؤثرة في جواز العملات الرقمية شرعاً، وعلى الرغم من أن البحث استنتج بأنه لا مانع شرعي في التكنولوجيا المستخدمة في البيتكوين والعملات الرقمية، إلا أنه يجب البحث أكثر في مسألة إثبات الحصّة ضمن بروتوكول التعدين المعمول به.

كما ناقشت دراسة (Polas, Mohammad, 2020) بعض المبادئ الأساسية التي تعين في الحكم على البيتكوين هل هو حلال أم حرام ومنها: أنّ التداول في البيتكوين هو تداول خالٍ من الربا،

ولكن المشكلة في اعتباره مالاً بالأصل، كما أن الشريعة الإسلامية تعتبر البيتكوين عملة مزيفة وليست حقيقية، وبالتالي فلا تعترف الشريعة الإسلامية بعملة البيتكوين كعملة مستخدمة في المعاملات أو التحويل المالي، أن هناك غرر كبير في هذه العملة، وتعطي السطوة للأشخاص المتعاملين بها "الغُرَّار" مما يجعلها سوقاً للمضاربة والقمار، وبأنها لا تمتلك مقومات "المال"، وبأنها غير آمنة، وقائمة على المجازفة. كما ناقش الباحث (Balavi, Ahmad: 2021) كون العملات الرقمية لا تعمل تحت إشراف المؤسسات العمومية فإن العملات الرقمية حقيقة لا تعمل تحت إشراف تلك المؤسسات، وهو أمر قد يؤدي إلى انعدام الثقة، وعموم الفوضى، وناقش الباحث مسألة توليد النقود من قبل البنوك التجارية، وبأنها وسيلة أيضاً لعموم الفوضى وانعدام الثقة.

منهجية البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل خصائص العملات الرقمية المشفرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي لاستعراض مبادئ علم الهندسة المالية الإسلامية، وتحليل قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية، وتطبيق قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية على العملات الرقمية المشفرة، ثم تقييم مصداقية العملات الرقمية المشفرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

نتائج البحث ومناقشتها

دلالة العملات في اللغة العربية

لا تخرج دلالة العملات في اللغة العربية عن معنى النقد، وعلى هذا سنتناول كلا اللفظين فالعملة: اسم، والجمع: عُملات وعُمَلات، والعملة: أجره العمل، والعملة: النقد. والعملة الصعبة: العملة القويّة، عملة إحدى الدول الكبرى التي تُستخدم في المعاملات التجاريّة الدوليّة كالدولار الأمريكي والفرنك السويسري. وعملة متداولة: عملة مستعملة، وقابلية العملة للتحويل: إمكان تحويلها إلى عملة أخرى، وهما وجهان لعملة واحدة: متلازمان يُكَمَل أحدهما الآخر. والعملة الرّمزيّة: عملة لها قيمة اسميّة أعظم من قيمة محتواها المعدنيّ. والعملة الوطنيّة: النّقد الذي يُتعامَلُ به في البَيْعِ وَالشِّرَاءِ دَاخِلَ الْبِلَادِ، قِطْعٌ مَعْدِنِيَّةٌ أَوْ وَرَقِيَّةٌ. (Al Maani) أما تعريف النقد لغة: قال ابن فارس: النون، والقاف، والذال، أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. ثم إن مادة (نقد) عند العرب لها معان عدة، أولاً: التّكشف والظهور، ومن ذلك النقد في الحافر، وهو تقشره؛ والنقد في الضرس تكسره، وذلك يكون بتكشف ليطه عنه؛ ويقال نقد النثر، ونقد الشعر أظهر ما فيهما. ثانياً: التمييز، يقال نقد الدراهم كشف عن حال جودتها؛ ودراهم نقد وزان

جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم؛ ونقد الدراهم وانتقدتها أخرج منها الزيف، وقد أنشد سيبويه: (تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... **... نفي الدنانير تنقاد الصياريف) ثالثاً: الإعطاء والقبض، قال الليث النقد تمييز الدراهم وإعطاؤها إنساناً وأخذها، ونقد له الدراهم أي أعطاه إياها، فانتقدتها أي قبضها. رابعاً: تعجيل الثمن، كما في حديث جابر وَجَمَلِه: فنقدني الثمن أي أعطانيه نقداً معجلاً؛ وَنَقَدَ فلاناً الثمن أي أعطاه إياه نقداً معجلاً، ومنه نقده الثمن ونقده له فانتقده» والنقد هو المصدر ثم أطلق على المنقود، من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول واصطلاح الناس على ذلك. وأما لفظ: الإلكتروني، فهي تتكون من كلمتين، (نقود- إلكترون) فالإلكترونية . هي صفة للنقود وعرفنا فيما سبق تعريف النقود، ويتبقى أن نعرف معنى الإلكتروني.

تعريف الإلكتروني (Electron): التأصيل اللغوي للكلمة: كلمة إلكترون ليست عربية، أصلها يوناني وهي بالإنجليزية (Electron) وهي في الترجمات العربية الحديثة، على وزن فُعَيْلَن من الكهرباء قال في المعجم الوسيط: الإلكتروني دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية .

استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية في العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

وتعرّف الهندسة المالية الإسلامية بأنها : مجموعة من الأنشطة التي تتضمن التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل والاستثمار وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الإسلامي (Al Amin, Musa: 2010)

١. أصول وأسس علم الهندسة المالية الإسلامية

تحريم الربا: والربا باتفاق الفقهاء المسلمين حرام، لقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " (البقرة: ٢٧٨) تحريم الغرر: عن ابن عمر رضي الله عنه، قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر" (Ibn Hanbal, 266: 2001). وعلة النهي عن بيع الغرر هو أكل المال بالباطل. التيسير ورفع الحرج: والتيسير هو: التخفيف عن المكلف ورفع الحرج عنه (Ar Razi, 1997: 150) قال تعالى: " وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ " (الحج: ٧٨)، الاستحسان والمصالح المرسله: ويقصد بالاستحسان: العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولاً إلى آرائنا، والدليل الذي يكون معارضاً للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام قبل إنعام النظر فيه (Assrkhasy, 1997: 150). أمّا المصالح المرسله: ما سكتت عنه الشواهد الخاصة، فلم تشهد باعتباره ولا بالغائه (As Satibi, 1992: 114). التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة" (رواه مالك والترمذي وصححه الألباني) كما أنّ هناك

أسساً خاصة لها، منها: (قندوز، ٢٠٠٧م: ٤٤) الوعي: أي المعرفة بأحوال وظروف السوق ومتطلباته. الإفصاح: وهو بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات المبتكرة، وتطويرها لسدّ الباب لغرض التحايل على الربا والقمار.

المقدرة والالتزام: من خلال المقدرة الرأسمالية التي تخوّل المتعاملين للشراء والتعامل، مع الالتزام بالشريعة الإسلامية.

٢. العملات الرقمية المشقّرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية

يمكن استخدام علم الهندسة المالية الإسلامية، لإطلاق عملات رقمية مشقّرة موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباع منهج التحوير لمنتج موجود وهو "العملات الرقمية المشقّرة" الحالية، وذلك كالآتي:

الأسباب التي أدت إلى الحكم بتحريم العملات الرقمية المشقّرة، ومناقشتها

١. مخاطرها المرتفعة، كما أنها تشتمل على ضرر ناشئ عن الغرر والجهالة والغش في تعدينها ومعياريها وقيمتها. أمّا من حيث تعدينها، فإنّ التعدين يتم بطريقتين (الأكثر شيوعاً)، وهي إثبات العمل، وإثبات الحصّة، وفي كلتا الحالتين فإنّ التكييف الشرعي لتلك الطريقتان هو تكييفها على عقد الجعالة (Musy'il, 2021: 41). أمّا الجعالة في مُصدرها، فهي صحيحة من جانب أنّ التسجيل في البلوك شين يتمّ بأسماء مُستعارة، أمّا جانب عدم إمكانية معرفة هويّة مالكيها فهي غير صحيحة لأنّ البلوك شين موجودة ومثبتة على الشبكة، ولا يمكن الحذف منه طوال حياة البيتكوين أو العملة الرقمية، وهناك إمكانية للربط بين شخصيات الحياة الواقعية والعناوين المُستعارة للبيتكوين (Musy'il, 2021: 39). أمّا الغرر والجهالة في معياريها وقيمتها (عدم استقرارها بشكل كبير)، فهو غرر كبير جداً (غرر فاحش)، فقد ارتفع سعر البيتكوين من ١٠٠٠ دولار عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٠٠٠ دولار بنفس العام، ثم انخفض إلى أقل من ٣٠٠٠ دولار، وتسبّب بخسائر كبيرة جداً للمتعاملين، كما تباين سعره بنسبة أكثر من ٢٠٠٪ في عام ٢٠٢١، حيث وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٦٩ ألف دولار في نوفمبر ٢٠٢١، حيث بدأ العام عند حوالي ٢٠ ألف دولار (CoinMarketCap) خلاصة سبب التحريم: المخاطر المرتفعة، والغرر والجهالة في معياريها وقيمتها.

٢. غير مغطاة بأصول ملموسة. على الرغم من صحّة هذا الرأي وبعدم موثوقية العملات الرقمية المشقّرة بسبب كونها غير مغطاة بأصول ملموسة، إلا أن النقود الورقية حالياً ومنذ نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ هي غير مغطاة بأصول ملموسة، ومع ذلك فهي مقبولة ويتم التعامل بها وتداولها، وهو أمر لا يقود إلى تحريمها بطبيعة الحال. أمّا من حيث تأثير عدم تغطيتها بأصول ملموسة،

فإن هذا التأثير لا يمكن الاستهانة به، لأن التوسّع في إصدار العملات الرقمية المشفرة (النقود)، دون غطاء، سيعمل على ارتفاع نسب التضخّم بشكل كبير، وبالتالي انخفاض القوّة الشرائية للنقود، وتأثير ذلك لا شك بأنه سيكون أكبر على ذوي الدخل المحدود، وبالتالي، فإنه يُنافي مقاصد الشريعة الإسلاميّة وحفظ الكليّات والضروريّات، ومن ضمنها حفظ المال. خلاصة سبب التحريم: غير مغطّاة بأصول مملووسة (الأثر الاقتصادي لهذا الأمر)

٣. لا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط، لأنها غير مُصدرة من قبل هيئة أو بنك مركزي، ولا تخضع لسلطات الجهات الرقابية. وهو رأي صحيح من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن غياب الضامن للعملات الرقمية المشفرة موجود في البيتكوين، وليس في جميع العملات الرقمية سواء كانت بدائل أو قسائم (Musy'il, 2021: 48) فهناك عملات رقمية تمّ انشائها من قبل شركات كبيرة ومعروفة، تضع ضوابط وشروط وأحكام خاصة بالعملّة الرقمية التي أصدرتها، مثل عملة الريبل والتي لا يوجد ما يثبت حرمتها من حيث الأصل والماهية، وانما هي حصيلة التطوّر التقني والعلمي (Az Za'bi, 2022: 163). ويرى البحث: بما أنّ العملات الرقمية المشفرة متعددة الأنواع، من حيث التكنولوجيا المستخدمة في إصدارها، ومن حيث الجهة المُصدرة وضوابطها وشروطها، فإننا لا نستطيع أن نُطلق حكم بتحريم جميع العملات الرقمية لهذا السبب، كما أن عدم وجود ضوابط وأحكام في إصدارها سيعمل على إحداث فوضى في الاقتصاد، من حيث عرض النقد وعدم القدرة على السيطرة عليه، ومن حيث عدم وجود ضامن في حال اختفاء نوع معين من العملات الرقمية، أو هبوطها الحاد غير المبرر، أو تعرّض العملة للاختراق أو ما شابه. خلاصة سبب التحريم: عدم إصدارها وخضوعها للرقابة الحكومية.

٤. لا تتوافر فيها أركان العملات ولا شروط النقود؛ إذ أنها لا يمكن أن تكون وسيطاً عاماً للتبادل، ولا مقياساً للقيم، ولا مخزناً للثروة، ولا معياراً للمدفوعات الآجلة للديون. من حيث كون العملات الرقمية مالاً متقومًا ونقداً: فهي كذلك، يبلغ حجم سوق العملات الرقمية المشفرة 1.16 تريليون دولار وقت كتابة هذا البحث في آب ٢٠٢٣، بحسب CoinMarketCap وهذا يعني أنه مقبول للتبادل وفي نمو مستمر، وبالتالي فإن القول بأن العملات الرقمية المشفرة غير مقبول للتبادل فهو رأي غير صحيح في هذا الوقت تحديداً، خاصة في ظل البيئات التشريعية التي ضببت العملات الرقمية ضمن إجراءات رقابية وضريبية. ولكن يؤخذ عليها بأنها لا تصدر تحت رقابة وإشراف الحكومات (Balavi, 2021: 30). أمّا كونها وسيطاً عاماً للتبادل: في الواقع الحالي، نلاحظ بأن هناك العديد من الدول التي تقبل التعامل بالعملات الرقمية المشفرة سواء بشكل رسمي أو تداولها بشكل غير رسمي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، أستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا،

البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا، بولندا، التشيك. وأمّا كونها مقياساً للقيم: فإننا نلاحظ بأنها مقومة بجميع العملات النقدية عند تداولها بحسب موقع CoinMarketCap فإنها تساوي حالياً عند كتابة هذا البحث: ١ بيتكوين=٢٨ ألف دولار ١ إيثيريوم=١٢٠٠ دولار، ١ بينانس= 244.00 دولار، وهكذا لجميع العملات الرقمية المشفرة. وأمّا كونها مخزناً للثروة: فإن هناك محافظ الإلكترونية يتم فيها تخزين العملات الرقمية المشفرة، يمكن استخدامها بالشراء أو البيع في أي وقت (Nur Rizqi,2018: 162). أمّا كونها معياراً للمدفوعات الآجلة للديون: فهي كذلك، ولا يمنع أن يتم إقراضها أو اقتراضها، وهناك مجموعة من المنصات التي تعمل على ذلك فعلاً بحسب موقع CoinMarketCap، مثل: Aave، Compound، MakerDAO، Uniswap. خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب للتحريم في هذه النقطة.

٥. أن هدفها الاسترباح دون ربطه بالعمل أو الإنتاج، ما يناقض مقاصد الشرع في المال: ويستند هذا القول إلى عدم تأثير العملات الرقمية على الصناعة، والتقنيات، والتجارة الحقيقية، وإنما يعتمد على المضاربة فقط، وعلى الرغم من صحة هذا القول من جانب، إلا أننا نلاحظ في الواقع بأنه يمكن استخدام العملات الرقمية في الإنتاج، والعمل، ولا يوجد ما يمنع ذلك طالما أن شركات الدفع الإلكتروني تقبل الدفع بالعملات الرقمية المشفرة، ومن الأمثلة على ذلك: PayPal شركة الدفع الأمريكية التي تتيح للمستخدمين إرسال واستقبال وحفظ البيتكوين، MasterCard شركة الدفع العالمية التي تتيح للتجار قبول البيتكوين، Visa شركة الدفع العالمية التي تتيح للتجار قبول البيتكوين (-) <https://arabic.euronews.com/2021/08/31/list-international-companies-> (accept-cryptocurrencies-like-bitcoin) ويرى البحث: بأن العملات الرقمية المشفرة، قد تكون سبباً في نهضة وتنمية الكثير من القطاعات وبالذات قطاع الإنتاج والصناعة، إذا ما تم استثمارها بشكل مناسب، وبأن التداول على العملات الرقمية المشفرة هو السبب في ربط العملات بالربح وليس بالإنتاج والصناعة، وهذا حال التداول على أسعار الذهب، والنفط، والأسهم والسندات، إن المقامرة والمضاربة على أسعار العملات الرقمية هو سبب التحريم، وبالتالي فإن هذا السبب غير مرتبط بالعملات الرقمية فقط، وإنما في كافة الأصول التي يتم التداول عليها. خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب للتحريم في هذه النقطة سوا سبب "التداول" وهو غير مرتبط بالعملات الرقمية.

٦. أن التعامل بالعملات الرقمية يُفضي إلى مفاسد عظيمة ومضار جسيمة على الأفراد والمجتمع والدول. إن هذا القول صحيح تماماً، ومن أهم سلبيات التعامل بالعملات الرقمية المشفرة على مستوى دولي هو: عمليات غسل الأموال، وسداد قيمة تجارة المخدرات والأسلحة الممنوعة، وتحويل كثير من الأموال الناتجة عن العمليات الإجرامية، وبالتالي تساهم في زيادة الأنشطة

الإجرامية وعمليات النصب والاحتيال المالي. وترى الباحثة: بأنّ سبب التحريم في هذه النقطة لا يتعلّق بالعملة الرقمية المشفرة فقط، وإنما التعامل غير المشروع هو الذي أدّى إلى تحريم التعامل بها، بمعنى أنّه في حال تمّ استخدام النقود الورقيّة، أو حتى الذهب في تجارة المخدرات والأسلحة، وغيرها من التعاملات غير المشروعة، لما أدّى إلى تحريم النقود الورقيّة والذهب، وإنما تحريم التعامل غير المشروع. وبما أن العملات الرقمية المشفرة هي عملة حديثة نسبياً، فلم تكتمل منظومة الرقابة والسيطرة عليها بشكل فعّال. إنّ عمليّة تنظيم العملات الرقمية المشفرة، وإخضاعها للرقابة من قبل السلطات الرقابية المركزيّة، سيعمل على ضبط هذا التعامل غير المشروع وتقليص هذا التحديّ بشكل كبير. خلاصة سبب التحريم: لا يوجد سبب تحريم في هذه النقطة.

خصائص العملة الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة

بعد مناقشة الأسباب التي أدّت إلى تحريم العملات الرقمية المشفرة الموجودة حالياً، يمكن عرض خصائص العملة الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة، باستبعاد الخصائص أو الأسباب التي أدّت إلى تحريمها، واستبدالها بخصائص موافقة لأحكام الشريعة الإسلاميّة، وهذه الخصائص كالآتي:

١. عملة رقمية تصدرها البنوك المركزيّة، أو هيئة ذات كيان محترم قانوناً، وبالتالي فهي معروفة المصدر، وهناك جهة محترمة قانوناً تضمّنها (Amal Abdulkareem, 2021: 1885)، وفي حال وجود أي مشاكل في الإصدار فإن البنك المركزي أو الهيئة التي أصدرتها هي التي تضمن تعويض المتعاملين في هذه العملة، مما ينفي الغرر والجهالة في عملية الإصدار (Al Khalylah, 2021: 8) وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة الماليّة الإسلاميّة، والتي تنطبق على هذه الخاصيّة هي: "تحريم الغرر"، "المقدرة والالتزام"، "المصالح المرسلّة".
٢. مقبولة قانوناً، قابلة للتداول، مقياس للقيمة، أداة للمدفوعات الآجلة (لها خصائص النقود)، وتشبهه في ذلك النقود الورقيّة، بحيث يقبل التعامل بها عدد كبير من الجهات والهيئات والمنظمات والأفراد، مما يجعلها مقبولة قانوناً، ويكون قبولها للدفع الآجل والعاجل، وبالتالي تأخذ خصائص النقود. ولا بد أن يكون من خصائص المال في الشريعة الإسلاميّة أن تلقى تلك العملة قبولاً واسعاً أو عامّاً، والقدرة على تجزئتها (Polas, 2020: 98) وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة الماليّة الإسلاميّة، والتي ينطبق على هذه الخاصيّة هي: "حرية التعاقد"، "الوعي"، "الافصاح".
٣. تضمّنها الحكومات، وتراقبها، حتى لا تعمّ الفوضى في النظام الاقتصادي والمالي في البلاد (بلوافي، ٢٠٢١، ص ٣٠)، فتتعرّض العملة الأصليّة للانخفاض بشكل يؤثر على قيمتها، وبحيث يتم ضبط

المعروض من العملة الرقمية المشفرة حتى لا يؤثر على التضخم وعلى القيمة الحقيقية للنقود، وتعمل الحكومات على ضبطها من خلال إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية كحال النقود الورقية. وهو من باب الحفاظ على الثروة أو المال والتي تضمنتها الشريعة الإسلامي في المقاصد الكلية الخمس (Adli Nur Iman, 2022: 127) كما أن مراقبة الحكومات للعمليات الرقمية يضمن وجود خطط لإدارة المخاطر المرتبطة في تلك العملات، وإنشاء أنظمة تكافل وإدارة مخاطر في حال حدوث اختلالات في الأنظمة التكنولوجية، أو اختلالات في أي جانب من الجوانب المتعلقة بالعملات الرقمية (Adli Nur Iman, 2022: 128) كما يضمن عدم استخدامها في عمليات غسيل الأموال، أو الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو غيرها من التجارة غير المشروعة، ويضبط عملية تحويلها من بلد إلى آخر. وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "تحريم الغرر"، "حرية التعاقد"، "الافصاح"، "المقدرة والالتزام".

٤. لها غطاء ذهبي أو نقدي أو سلّة من العملات، لضمان استقرارها وعدم تذبذبها بشكل كبير أو مُفرط، لأن التوسّع في إصدار العملات الرقمية المشفرة يؤثر بنفس الطريقة التي يؤثر بها التوسّع بإصدار العملة الورقية أو الائتمانية، وعملية ربطها بالذهب أو العملات الدولية أو سلّة من العملات، يجعلها مستقرة القيمة، ويضبط من عملية إصدارها. وهذا الثبات النسبي أو الاستقرار يحمي العملة من الاختراق والفيروسات الخطيرة التي قد تعمل على تهديدها وتهديد مصالح المتعاملين بها (Polas, 2020: 99) وعملية ربط العملة بأصل معين أو عدة أصول تمنح الثقة في السوق بين المتعاملين، وهو بمثابة شبكة أمان في حال حدوث كوارث غير متوقعة (Adli Nur Iman, 2022: 128) وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "المصالح المرسلّة"، "تحريم الغرر"، "الافصاح"، "المقدرة والالتزام".

٥. تخضع لأحكام الصرف، والتداول، مثلها مثل النقود الورقية، وتطبّق عليها أحكامها مثل:

أ. الربا: يجري الربا في العملة الرقمية بعلّة الثمنية، فيشترط بيعها بجنسها التماثل والتقابض، والتقابض المقصود هنا هو التقابض الحكي، بحيث تسجّل عملية الدفع أو التحويل بالقيود الإلكتروني في سلسلة البلوكشين، وتسجّل العملة الرقمية في المحفظة الإلكترونية الخاصة بالمحوّل إليه (Al Aqil, 2021: 32) وبالتالي يجب أن لا يتم التعامل بالعملات الرقمية مقابل

سعر فائدة أو ربا (Amal Abdulkareem, 2021: 1884)

ب. الميسر: من خلال المضاربات بالعملات الرقمية من قبل المتعاملين، ورغبتهم بالربح السريع، وهو محرّم في الشريعة الإسلامية (Amal Abdulkareem, 2021: 1884) والرغبة بالحصول

على المال دون جهد هو ما ينطبق على المضاربة في العملات الرقمية (Baffa, 2022: 9)

ج. الصرف: يشترط في صرف العملة بجنسها التقابض والتماثل، وصرفها بجنس ثمني آخر يشترط فيه التقابض فقط (Al Aqil, 2021: 38).

د. الزكاة: وتطبق عليها أحكام الزكاة، من حيث النصاب والمصارف والاستحقاق، حيث يُحسب نصاب الزكاة باحتساب نصاب الذهب ونصاب الفضة (بالعملة الرقمية) ثم يؤخذ النصاب الأقل، وتخرج زكاته بما يساويه من العملات الرقمية في مصارف الزكاة المعروفة (Al Aqil, 2021: 36) وفيما يخص الأصول المتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، والتي ينطبق على هذه الخاصية هي: "تحريم الربا"، "تحريم الغرر"، "حرية التعاقد"، "الوعي"، "التيسير ورفع الحرج"، "المصالح المرسله"، "الافصاح".

مصادقية العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية ومناقشة كفاءتها الاقتصادية

لا يكفي لابتكار منتجات مالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أن تكون مماثلة للمنتجات المالية التقليدية، وإنما لا بد وأن تنتظم بمجموعة من القواعد، والتي تضمن موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية من ناحية، وتتوثق من مصداقيتها وكفاءتها الاقتصادية، وهذه القواعد كالآتي:

١. القاعدة الأولى: القيام بهندسة منتجات التمويل بما يحقق هدف التمويل الإسلامي. (Abu Munis, 2016: 81) إنَّ الهدف الأساسي للتمويل الإسلامي هو تمويل المنافع، سواء كانت منافع ملموسة، أو معنوية، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Abu Munis, 2016: 18)، كما أن من أهم أهداف التمويل الإسلامي، هو المشاركة في الانتاج، وتحقيق أصول مالية حقيقية (Abu Munis, 2016:81). ولا بد من توافر مجموعة من المعايير في المنتج المالي الإسلامي، لتحقيق أهداف التمويل الإسلامي، وهي:

٢. تلبية حاجات العملاء بابتكار أدوات مالية جديدة تعزز الخدمات المالية المصرفية الإسلامية. مناقشة: من خلال التحليل السابق، نلاحظ بأن العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية هي عملات (نقود) تستخدم في التمويل، والاستثمار، والانتاج، والعمل، والمدفوعات، والديون، ولها جميع الوظائف التي تتمتع بها النقود، بالإضافة إلى كونها أقل كلفة، وأكثر سرعة، ودقة، وأمان. وبالتالي، فإن وجود هذه العملات في السوق سيعمل على تعزيز الخدمات المالية المصرفية الإسلامية كالتتمويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي، والاستثمار الإسلامي، كونها مقابل النقود التقليدية من جانب، وإمكانية تعدينها كما مرّ سابقاً ضمن الضوابط والشروط التي تضعها الحكومات أو الهيئات المصدرة لها.

أ. مراعاة الجانب الأخلاقي ومقاصد التشريع، بحيث يكون الحكم الشرعي للمُنْتَجِ المالي الإسلامي، معللاً تعليلاً يوضح القيمة المضافة منها، وموضحاً لمقاصد التشريع. مناقشة: تراعي العملات الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية الجانب الأخلاقي ومقاصد التشريع من خلال: ضبط منظومة العملات الرقمية المشفرة (كونها صادرة عن حكومات أو هيئات محترمة قانوناً وتبقى تحت مظلة ومراقبة الحكومات) وعدم استخدامها في الاتجار بالمحرّمات والممنوعات، واستخدامها في المشاريع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومراعاة المشاركة في الربح والخسارة، والتكافل.

ب. المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية في تحقيق هدف المتعاملين بمنتجات التمويل الإسلامية، من خلال المحافظة على ترتيب الأولويات من حيث الضروريات والحاجيات والتحسينيات، بحيث لا يُقدّم حاجي على ضروري، وهكذا (Abu Munis, 2016: 81). مناقشة: من أهداف التشريع برقابة الدولة على النقد: هو استقرار قيمة العملة، وعدم التذبذب الكبير في قيمها، بالإضافة إلى ضمانها من قبل الدولة في حال حدوث اختلالات تقنية أو اختراقات أو ما شابه، بالإضافة إلى قدرة الدولة على مراعاة ترتيب الأولويات في الانفاق والاستثمار، من خلال السياسات والتشريعات الضابطة لهذه الأولويات، وتوجيه الاقتصاد حسب مقتضى هذه الأولويات.

٣. القاعدة الثانية: التأكيد من مشروعية المنظومة التعاقدية لمنتجات التمويل المستهدف تنفيذها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية (Abu Munis, 2016: 83): بحيث يكون هناك تعاقد حقيقي وليس شكلي، متكامل الأركان، ويحقق الهدف المطلوب من التعاقد. وذلك بتأصيل شرعي ينطلق من فكرة عرض تفاصيل المنتجات التمويلية الإسلامية على قواعد ومواصفات النظام التعاقدية، ونظام المعاوضات والمشاركات؛ فإذا ما توافقت منتجات التمويل معها، وخلت من المبطلات والمفاسدات، وكانت محققة لمقاصد التشريع الإسلامي، مراعية للأولويات، ملبية لمصالح وغايات المتعاملين بها، مندرجة في أهداف الاقتصاد الإسلامي؛ كانت منتجات التمويل: مشروعة تقررها قواعد الشريعة وأصولها" (Hamad, 2009: 17). مناقشة: تبدأ العملية التعاقدية في العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية منذ بداية التعدين: سواء الفردي أو المشترك، وقد تم تخريجه على عقد الجعالة، ثم في التعامل بالعملات الرقمية، والذي يجب أن يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يتم التعامل بالربا، ويخضع لأحكام الصرف والزكاة، كما تم مناقشته، ثم إلى مرحلة التداول، فلا يجوز التداول والمضاربة على أسعار العملات الرقمية المشفرة، بالتخمين والمقامرة، وانتهاءً بتوجيه الاقتصاد نحو استخدام العملات الرقمية المشفرة

الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في مشاريع إنتاجية واستثمارية وخدمية، بحيث تحقق منافع للمتعاملين، خالية من المحاذير الشرعية.

٤. القاعدة الثالثة: الإنتاج أساس القيمة المضافة التي يساهم بها المنتج التمويلي (Abu Munis, 86: 2016) بحيث يكون هناك قيمة مضافة لهذا المنتج المالي على الأصول الحقيقية، والتي نتجت عن إنتاج، أو ساهمت في إنتاج، دون أن تكون أصولاً مالية مشتقة، ومتزايدة دون تأثير ملموس على الإنتاج. مناقشة: تخضع العملات الرقمية المشفرة للموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لنفس الضوابط والأحكام الموجودة على النقود التقليدية، وبالتالي فإن استخدامها في الإنتاج الضروري أولى من استخدامها في الإنتاج التحسيني أو الحاجي، وهكذا، وبالتالي: لا تختلف ضوابط استخدام والتعامل بالعملات الرقمية المشفرة عن ضوابط النقود التقليدية.

٥. القاعدة الرابعة: تخفيض التكاليف معياراً لكفاءة منتجات الهندسة المالية الإسلامية (Abu Munis, 89: 2016) لأن المنتجات المالية لا بد وأن تضيف قيمة حقيقية، أو تقلل التكاليف، أو تحسّن الإنتاج، وتقليل التكاليف هو مطلب أساسي لأي منتج مالي، حتى يثبت كفاءته الاقتصادية. مناقشة: من أهم مميزات العملات الرقمية المشفرة، هي: تقليل التكاليف، وزيادة سرعة إنجاز المعاملات المالية، وبالتالي فإن هذه القاعدة موجودة في العملات الرقمية المشفرة بل إنها السبب في إقبال المتعاملين عليها.

٦. القاعدة الخامسة: أن تكون هندسة المنتجات المالية قائمة على الإبداع وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية وليست استنساخاً للمتداول في النظم المالية التقليدية (Abu Munis, 89: 2016) إن الهندسة المالية والابتكار المالي هي القوة الدافعة للنظام المالي لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة فرص اقتسام المخاطرة "Sharing Risk" وتخفيض تكاليف العمليات "costs Transaction Lowering" وتكاليف المعلومات والوكالات" (Ridwan, 2005: 60) مناقشة: لقد كان السبق في ابتكار العملات الرقمية المشفرة لغير المسلمين، ولكن هذا لا يعني ألا يكون هناك دور للمسلمين في ابتكار عملات رقمية مشفرة بنوع خاص موافق لأحكام الشريعة الإسلامية، له مميزات وأفضلية عن بقية العملات الرقمية المشفرة، لأنه مبني على أصول حقيقية (عملات مغطاة) وليست أصولاً وهمية، قابلة للاختفاء في أي وقت.

٧. القاعدة السادسة: المشاركة أساس استحقاق العائد (Abu Munis, 2016: 90) فلا يُنظر إلى المنتجات المالية بأنها نوع من أنواع البيوع فقط، وإنما لا بد وأن تحقق مبدأ المشاركة، واقتسام الأرباح والخسائر.

٨. القاعدة السابعة: المشاركة العادلة في المخاطر أساس لإدارة فعالة لمخاطر منتجات التمويل الإسلامي (Abu Munis, 2016: 92) بحيث لا يتحمل أحد الأطراف كافة المخاطر، ويبقى باقي

الأطراف دون تحمّل أي نوع من أنواع المخاطر، لأن عملية المشاركة في المخاطر ومشاركتها واقتسامها، ستجعل كافة الأطراف في حالة استفادة ومنفعة، دون تحمّل مخاطر كبيرة. مناقشة القاعدة السادسة والسابعة: وبهذه الحال يمكن توجيه العملات الرقمية المشفرة الموافقة لاحكام الشريعة الاسلامية في تمويل الصكوك الاسلامية، وتمويل الصناديق الاستثمارية الاسلامية، وتمويل المشاريع الانتاجية، وبالتالي المشاركة في الانتاج والمشاركة في الربح والخسارة، وتقاسم المخاطر، كما تقاسم الأرباح.

٩. القاعدة الثامنة: تحقيق قاعدة التداول (Abu Munis, 2016: 94) فلا تنحصر الأموال في يد فئة واحدة فقط، وإنما يتم تداول الأداة المالية، بحيث تحقق أقصى استفادة ومنفعة. مناقشة: من أهم خصائص النقود، وبالتالي العملات الرقمية المشفرة، هي قابلية التداول، لأنها وسيط للتبادل في الأصل.

١٠. القاعدة التاسعة: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية (Abu Munis, 2016: ٩٥) مناقشة: أما تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فمن خلال تخفيض التكاليف، تكاليف المعاملات المالية، والخدمات المصرفية، والتحويلات الدولية، ومن خلال الشمول المالي بتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، ومن خلال تعزيز التجارة، وتحفيز الانتاج والاستثمار، وحث الاستهلاك والانفاق، وتشغيل العجلة الاقتصادية، ومن خلال تحسين الابتكار وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، كل ذلك من شأنه تحقيق الكفاءة الاقتصادية. وأما من حيث المصدقية الشرعية، فمن خلال المشاركة في الربح والخسارة، وخلوها من الربا والميسر وأكل أموال الناس بالباطل، ومن خلال التكافل، والاستثمار في مشاريع موافقة لاحكام الشريعة الاسلامية، ومن خلال اصدار شهادة تفيده موافقة العملة الرقمية المشفرة لاحكام الشريعة الاسلامية.

الخاتمة

أفاد البحث بأن دلالة العملات في اللغة العربية لا تخرج عن معنى النقد، الذي يدل على إبراز شيء وبروزه. ثم إن مادة (نقد) لها معان عدة، هي: التكشف والظهور، والتميز، والإعطاء والقبض، وتعجيل الثمن، كما أن النقد هو المصدر ثم أطلق على المنقود، من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول واصطلاح الناس على ذلك.

وأما لفظ: الإلكترونية، فهي ليست عربية، وأصلها يوناني وهي بالإنجليزية (Electron) وعرفت في اللغة العربية: بأنها إلكترون دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهربائية.

كما قدّم هذا البحث الأسباب التي أدت إلى تحريم العملات الرقمية المشفرة، وهي: مخاطرها المرتفعة، والغرر والجهالة في تعدينها ومعياريها وقيمتها، ولكونها غير مغطاة بأصول ملموسة، ولكونها لا تحتاج إلى أي شروط أو ضوابط في إصدارها، بما أنها لا تصدر عن هيئة حكومية أو بنوك مركزية، وبالتالي لا تخضع لسلطات الجهات الرقابية. كما أنها لا تتوافر فيها أركان العملات ولا شروط النقود، وبأن هدفها الاسترباح دون ربط الربح بالعمل والانتاج مما يناقض مقاصد الشرع في المال، وأخيراً لأن التعامل بالعملات الرقمية يُفضي إلى مفاسد عظيمة ومضارّ جسيمة على الأفراد والمجتمع والدول. وقد تمّت مناقشة جميع هذه الأسباب واستنتاج النقاط الأساسية المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثم عرض البحث خصائص العملات الرقمية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مقرونة بالأصول المتبعة والمتضمنة في علم الهندسة المالية الإسلامية، وهذه الخصائص هي: عملة رقمية تصدرها البنوك المركزية، أو هيئة ذات كيان محترم قانوناً. مقبولة قانوناً، قابلة للتداول، مقياس للقيمة، أداة للمدفوعات الأجلية (لها خصائص النقود). تضمّن الحكومات وتراقبها. لها غطاء ذهبي أو نقدي أو سلّة من عملات. تخضع لأحكام الصرف، والتداول، وتطبّق عليها أحكام: الربا، والميسر، والزكاة. كما ناقش البحث مناقشة مصداقية العملات الرقمية المشفرة الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام قواعد علم الهندسة المالية الإسلامية التسعة ومناقشة كفاءتها الاقتصادية.

إعتراف

يتقدم الباحثين بالشكر والامتنان عمادة البحث العلمي بجامعة الأمير سطاتم بن

عبدالعزیز من خلال المقترح البحثي رقم: (٢٠٢٢/٠٢/٢٠٥١٨).

قائمة المراجع

- Abu Mu'nis, Raid Nasri. 2016. Qawaid Handasah Almuntijat AlMaliyah Al Islamiyah: Dirasah Tahliliyah Dirasat: Ulum Assyariah wal Qonun 43 (1).
- Ahmad Bin Hanbal. 2001. Almusad, Almuhaqiq: Syuaib Al Ardold-Adl Mursyid wa Akhorun, Isyrof: Abdulloh Bin Abdul Muhsin At Turkiy. An Nasyir: Muassasah Ar Risalah. Thiba'ah: 1.
- Al Amin, Khaniwh, Musa, Hanan. 2010. Munjiyat Al Handasah Al Maliyah Al Islamiyah: Al Waqiah wattahadiyat wa Manahij Attathwir. Jamiah Mantury Qastantiyah. <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/>
- Al Aqil, Abdulloh Bin Muhammad. 2022. Al Ahkam Al Fiqhiyah Al Muta'aliqoh Bil'umlat Al Iiktruniyah (Bitcoin). Majalah Jamiah Ummul Quro Liddirosat Islamiyah 4 (26).
- Al Bank Al Markazi Al Urduniy. 2020. Al Umlat Al Musyfroh. Dairoh Al asyrof waroqabah Ala Nidhom Almadfu'ah Al Wathoni. Adzar.

- Albultaji, Muhammad. 2009. Nahu Ijad Muasyirat Maliyah littaaumulat Al Ajilah. Waraqah Muqaddamah limu'tamar Al Masharif Al Islamiyah Baina Alwaqi wal Ma'mul, Dairoh Syuunil Islamiyah wal Amal Alkhoiri. Dubai.
- Alkhalailah, Muhammad Ahmad. 2021. Thobiatu Al Umlat Aroqmiyah, Wa Hikamuha Min Mandhur Syar'i. Nadwah Al Umlat Aroqmiyah Almusyafroh. Majma' Al Fiqh Al Islamiy Aduwali. Jeddah: Al Mamlakah Al Arabiyah Assuudiyah.
- Ar Rozi, Muhammad Abi bakr. 1995. Mukhtar Ashihah. Tahqiq Mahmud Khothir. Beirut: Maktabah Lubnan Nasyirun.
- As Syatibi, Abu Ishak. 1992. Al I'tishom. Dar Alfikr. Damascus: dt.j.2
- Asarkhasy, Muhammad Bin Ahmad. 1997. Usul Asarkhasy. Tahqiq Rofiq Al Ajam. Beirut: Dar Alma'rifah.
- Az Za'bi, Zu'bi Hasan, Muhammad Mhyini. 2022. Attakyif Al fiqhi Lilumlat Aroqmiyah Almusyafroh: Arribil Namudzajan. Majalah Isra Addauliyah lilmaliyah Al Islamiyah 13 (2) December.
- Balavi, Ahmad Mahdi. 2021. Al Umlat Aroqmiyah Almusyfirh: haitsiyat Muayanah Ala Takyifha Al Fiqhi. Waraqah Muqadamah Linadwah Al Umlat Aroqmiyah Almusyafroh, Majma' Al Fiqh Al Islamiy Alduwali, Munadhomah Atta'awun Al Islamiy, 8 November.
- Bank for International Settlement (2015). "CPMI Report on Digital Currencies", November 2015. Retrieved from: www.bis.org/cpmi/publ/d137.pdf
- Hamad, Naziyah. 2009. Attawaroq Hikamuhu wa Tathbiqotuhu Al Muashiroh. Majma' Al Fiqh Al Islamiy Ad Dauliy, Munadhomah Al Mu'tamar Al Islami, Addauroh Attasi'ah Asyrah. Ijarah Asyariqah. Al Ijarah Al Arabiyah Almuttahidah. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9/>
- Jani, Shailak (2018). "An Overview of Ripple Technology and its Comparison with Bitcoin Technology". 2018: 1-2.
- Musyal, Abdul Bari. 2021. Al Qodhoya Al Mu'thiroh Fi Hukm Atta'amul Bil Umlat Arroqmiyah Al Musyafroh. Waraqah Muqadamah Linadwah Al Umlat Aroqmiyah Al Musyafroh, Majmah Al Fiqh Al Islamiy Aduwali, Munadhomah Atta'awun Al Islami, 8 November.
- Nur Iman, Aldi and Andriani Samsuri (2022). "Cryptocurrency: Financial Risk And Shariah-Compliant Alternative Concept", EQUILIBRIUM: Jurnal Ekonomi Syariah, Vol 10, Number 10, 2022.
- Polas, Mohammad, Muhibbullah, Mohammad, and Bhattacharjee, Amitab (2020). "Is Bitcoin Halal Or Haram In The Islamic Banking And Finance? An Overview", Journal of economics, business and market research SciTech Central Inc., USA. Vol 1(2), 2020.
- Qonduz, Abdul Karim. 2007. Al Handasah Al Maliyah Al Islamiyah. Majalah Al Malik Abdul Aziz: Al Iqtishod Al Islamiy 20 (2).
- Ridwan, Samiroh. 2005. Al Musytaqot Al Maliyah Wadauruha Fi Idaroh Almukhothir. Dar Annasyr liljamiat.
- Satoshi Nakamoto. Bitcoin: A Peer To Peer Electronic Cash System. <http://bitcoin.org/bitcoin.pdf>.
- Solahuddin Ahmad, Muhammad Amir. 2012. Andhomah Addaf' Al Iiktruniy Al Mu'ashir Ghoirul I'timaniy Fi Al Fiqh Al Islamiy. Uthruhah Dukturoh. Kuliyah

Asyari'ah Wal Qonun, Qism Al Fiqh Al Muqoron. Jamiah Omdurman Al Islamiyah Sudan.

www.investopedia.com.